مجلس الشورى يقر تعديلا على قانون الانتخابات ويرفع عدد الدوائر إلى 12

□ عدد الأعضاء ـ الانتخابات في العام والعشرين ـ الدوائر الانتخابية

مجلس الشورى يقر تعديلا على قانون الانتخابات ويرفع عدد الدوائر إلى 12

صوت مجلس الشورى، في جلسة عقدها صباح اليوم الثلاثاء برئاسة رئيسه سليمان العبدلي، على تعديل قانون الانتخابات بحيث يرتفع عدد الدوائر من 10 إلى 12 دائرة. وحصل التعديل على 34 صوتا من أصل 52 عضوا حاضرا، بعد نقاش استمر نحو ثلاث ساعات. وينص التعديل على أن تكون الدائرة الحادية عشرة في مدينة الزيتونة، والدائرة الثانية عشرة في البلدات الشرقية.

وقال العبدلي في كلمة افتتاح الجلسة: «لم نكن نريد أن نعدل القانون قبل أن نرى كيف يعمل في انتخابات كاملة، لكن الواقع تغير، والناس في الأطراف يشعرون أن أصواتهم تضيع في دوائر واسعة لا يعرف أحد حدودها». وأضاف أن اللجنة القانونية راعت في رسم الحدود الجديدة ألا يقل عدد الناخبين في أي دائرة عن 3000 ولا يزيد على 8 آلاف.

وأعلن رئيس اللجنة القانونية في المجلس النائب عادل منصور الحلبي أن اللجنة استمعت إلى 14 جلسة استماع مع ممثلين عن البلديات والأحزاب والمجتمع المدني، وأن التعديل جاء بعد مراجعة دقيقة لعدد الناخبين المسجلين في كل منطقة. وقال: «لم نختر أرقاما عشوائية، بل اعتمدنا على سجل الناخبين المحدث في نهاية العام الماضي».

في المقابل، انسحب 9 أعضاء من الجلسة احتجاجا على ما وصفوه بأنه «تفصيل للدوائر بما يخدم مصالح سياسية معروفة». وقال النائب فراس الدباغ، أحد المنسحبين، إن «الدائرة الحادية عشرة رسمت بطريقة تجمع قرى بعيدة عن بعضها، ولا يربطها طريق واحد، وهذا يخلق صعوبات حقيقية للمرشحين والناخبين». وطالب بإعادة النظر في الحدود قبل إقرار القانون في القراءة الثانية.

وتوجه النواب إلى مقر الهيئة العامة للانتخابات في شارع الجمهورية، حيث تسلم رئيسها القاضي المتقاعد نبيل عبد الرحمن الشامي نسخة من القانون المعدل. وأكد الشامي أن الهيئة ستبدأ تحديث السجل الانتخابي خلال أسبوع من نشر القانون في الجريدة الرسمية، وأن عملية التحديث ستستغرق نحو 45 يوما. وأضاف: «نحتاج إلى تعاون البلديات في تزويدنا بقوائم المقيمين، لأن كثيرا من الأسماء لا تزال مسجلة على عناوين قديمة».

وتشير تقديرات غير رسمية إلى أن عدد الناخبين المسجلين قد يرتفع بنحو 18 ألف ناخب بعد التحديث، أي ما يقارب 6 في المئة من إجمالي الكتلة الحالية. ويرى مراقبون أن هذه الزيادة قد تغير موازين القوى في عدد من الدوائر، خصوصا في المناطق التي شهدت هجرة داخلية خلال السنوات الخمس الماضية. ومن المقرر أن تبدأ الهيئة استقبال طلبات الترشح للانتخابات المقبلة في الأول من كانون الثاني 2023.